الأمم المتحدة

E/C.16/2004/5

Distr.: General
16 January 2004
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة
الدورة الثالثة
نيويورك، 29 آذار/مارس-2 نيسان/أبريل 2004
البند 3 من جدول الأعمال*

إعادة تنشيط الإدارة العامة

تعزيز الإدارة العامة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: نهج بناء الشراكات

تقرير الأمانة العامة

موجز

* E/C.16/2004/1.

130204 130204 04-21175 (A)
0421175

شددت الجمعية العامة في قرارها 225/50 المتعلق بالإدارة العامة والتنمية، على محورية بناء الشراكات بين القطاع العام والمؤسسات العامة - السياسية والتنفيذية على حد سواء - وبين القطاع الخاص والمجتمع المدني كأداة لدعم عملية التنمية. ومنذ ذلك الحين، ازدادت حيوية وقوة الدعوة إلى تعزيز الشراكات في جميع المنتديات الدولية الكبرى، بما فيها، مؤتمر قمة الألفية، وفي إعلان الألفية (2000). وفي الاستعراض الأخير الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، في عام 2002، قطعت الجمعية العامة شوطا أبعد باعتمادها توصية جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بمساعدة الحكومات الوطنية في تهيئة بيئة تمكينية تتعزز فيها روابط وشراكات عملية التنمية.

والدعامة الرئيسية للشراكات بالنسبة للأمم المتحدة هي القيم والأهداف والمسؤوليات المشتركة، بالصورة التي نص عليها ميثاقها وأعيد تأكيدها في إعلان الألفية وما بعده. وقد أسهب المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المعقود عام 2002 في مونتيري ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في جوهانسبرغ عام 2002 في شرح أبعاد إعلان الألفية، وأعادا تأكيد أن بناء الشراكات، على للصعيدين القطري والدولي على حد سواء، هي مفتاح بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وفي حين يجري بذل جهود منسقة على الصعيد الدولي لتأمين بناء شراكات لتحسين نوعية المساعدة الإنمائية الخارجية وزيادة حجمها، فإنه يلزم على الصعيد الوطني بناء نوع مختلف من الشراكات مع كل من القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الأهداف الهامة المتعلقة بالإسراع في تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر. وقد كانت النتائج ملتبسة في كثير من البلدان التي أقيمت فيها مجموعة متنوعة من الشراكات، ولا سيما مع القطاع الخاص. فقد كان الافتقار إلى مهارات التفاوض المناسبة، وعدم ملاءمة أوضاع السوق أثرها، ضمن جملة أمور، في جعل بعض الشراكات أقل إنتاجية، وبالتالي أقل حفزا للنمو، رغم أن النمو هو الهدف المطروح باعتباره المبرر الرئيسي لبناء الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وتزداد معدلات بناء الشراكات مع المنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، وحوارات الإدارة العامة والمواطنين الرامية إلى رسم سياسات لصالح الفقراء، وإن كانت قيمة هذه المنهجية الجديدة لم تحظ بعد

والدعامة الرئيسية للشراكات بالنسبة للأمم المتحدة هي القيم والأهداف والمسؤوليات المشتركة، بالصورة التي نص عليها ميثاقها وأعيد تأكيدها في إعلان الألفية وما بعده. وقد أسهب المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المعقود عام 2002 في مونتيري ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في جوهانسبرغ عام 2002 في شرح أبعاد إعلان الألفية، وأعادا تأكيد أن بناء الشراكات، على للصعيدين القطري والدولي على حد سواء، هي مفتاح بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وفي حين يجري بذل جهود منسقة على الصعيد الدولي لتأمين بناء شراكات لتحسين نوعية المساعدة الإنمائية الخارجية وزيادة حجمها، فإنه يلزم على الصعيد الوطني بناء نوع مختلف من الشراكات مع كل من القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الأهداف الهامة المتعلقة بالإسراع في تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر. وقد كانت النتائج ملتبسة في كثير من البلدان التي أقيمت فيها مجموعة متنوعة من الشراكات، ولا سيما مع القطاع الخاص. فقد كان الافتقار إلى مهارات التفاوض المناسبة، وعدم ملاءمة أوضاع السوق أثرها، ضمن جملة أمور، في جعل بعض الشراكات أقل إنتاجية، وبالتالي أقل حفزا للنمو، رغم أن النمو هو الهدف المطروح باعتباره المبرر الرئيسي لبناء الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وتزداد معدلات بناء الشراكات مع المنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، وحوارات الإدارة العامة والمواطنين الرامية إلى رسم سياسات لصالح الفقراء، وإن كانت قيمة هذه المنهجية الجديدة لم تحظ بعد بما تستحق من تقدير كامل من جانب الحكومات والقيادات السياسية، ولا سيما هذه الأخيرة. ويلزم أن تتغير وتتحسن في جانب الإدارة العامة القيم والاتجاهات، بل ومهارات إجراء الحوارات مع المواطنين، ومهارات التفاوض في حالة القطاع الخاص، كما يلزم حدوث تغييرات مشابهة على جانب جماعات المواطنين.

ويُعد بناء الشراكات مع منظمات المجتمع المدني وجماعات المواطنين أمرا بالغ الأهمية في استيعاب الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد المحلي وتنفيذ الاستراتيجيات الرئيسية الأخرى للحد من الفقر، بما في ذلك، ورقات استراتيجيات الحد من الفقر واستراتيجيات البنك الدولي أيضا. ويجب زيادة تعزيز تلك الشراكات بمزيد من المساءلة والشفافية، مما سيساعد على

ويُعد بناء الشراكات مع منظمات المجتمع المدني وجماعات المواطنين أمرا بالغ الأهمية في استيعاب الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد المحلي وتنفيذ الاستراتيجيات الرئيسية الأخرى للحد من الفقر، بما في ذلك، ورقات استراتيجيات الحد من الفقر واستراتيجيات البنك الدولي أيضا. ويجب زيادة تعزيز تلك الشراكات بمزيد من المساءلة والشفافية، مما سيساعد على استعادة ثقة الجمهور العام ودعمه للسياسات والالتزامات الحكومية. ومنظومة الأمم المتحدة ملتزمة بدعم الحكومات الوطنية من أجل تمكين الإدارة العامة من لعب دور حيوي في الشراكات المسؤولة وفي بناء الشراكات من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الالتزامات الدولية اللاحقة.

أولا - السياق

1 - شددت الجمعية العامة في قرارها 225/50 المتعلق بالإدارة العامة والتنمية، على محورية بناء الشراكات بين القطاع لعام والمؤسسات العامة - السياسية والتنفيذية على حد سواء - وبين القطاع الخاص والمجتمع المدني كأداة للنمو والتنمية التي تخدم مصالح الفقراء[1]. ومنذ ذلك الحين، ازدادت حيوية وقوة الدعوة إلى تعزيز الشراكات في جميع المنتديات الدولية الكبرى، ومن بينها مؤتمر قمة الألفية لعام 2000. وفي الاستعراض الأخير الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، في عام 2002، قطعت الجمعية العامة شوطا أبعد بتوصيتها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بمساعدة الحكومات الوطنية في تهيئة بيئة تمكينية تتأكد فيها الشراكات كشكل من أشكال الإدارة الاقتصادية - الاجتماعية يربط بين الحكومات الوطنية، ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص[2].

2 - ومن ثم، فإن دعوة الأمم المتحدة وشركائها الإنمائيين إلى بناء الشراكات ظلت بندا رئيسيا على جدول أعمال جميع المؤتمرات الدولية ومؤتمرات القمة العالمية التي عُقدت في التسعينات، بما فيها تلك المعنية بالتعليم، والفروق بين الجنسين، والبيئة، والطفل، والتنمية الاجتماعية، والمستوطنات البشرية، والتي كانت ذروتها اعتماد إعلان الألفية في عام 2000، وتعزيز الأهداف الإنمائية للألفية. بل أن قرار الجمعية العامة 2/55 الذي يتضمن إعلان الألفية والذي اعتمده 147 من رؤساء الدول و189 من الدول الأعضاء، هو أهم شراكة سعت إليها المنظمة فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية المتعقلة والعددية والمحددة زمنيا.

3 - ويُعد ما يرد في هذه الوثيقة من وصف وتحليل وتوصيات استمرارا للحوار الذي بدأته في وقت سابق لجنة الخبراء المعنية بالإدارة، وواصلته في اجتماعها الثاني المعقود في نيويورك في الفترة من 7 إلى 11 نيسان/أبريل 2003. وفي التقرير المعنون "إدراج استراتيجيات الحد من الفقر في الأهداف الإنمائية للألفية: دور الإدارة العامة" (E/C.16/2003/5)، طرحت اللجنة فكرة أنه في غياب هياكل مؤسسية قوية وفعالة وشراكات مواتية، ستكون احتمالات النجاح في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

وبخاصة الهدف 1 - الحد من الفقر المدقع بنسبة النصف بحلول عام 2015 - ضعيفة[3] وقيل إن المؤسسات الضعيفة التي تعاني من قصور مستوى الشراكة لا يمكن، بحكم تعريفها، أن يُعتمد عليها في وضع استراتيجيات وسياسات تقضي إلى تحقيق الأهداف. بل على العكس من ذلك، يُرجح ضمنا أن تكون المؤسسات الضعيفة أو التي ليست طرفا في أي شراكات ـ سواء كانت مؤسسات عامة أو سياسية ـ عقبة كبرى تعترض دفع الاستراتيجيات والسياسات نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، أو رصد تلك الاستراتيجيات والسياسات أو بناء الشراكات من أجلها أو تنفيذها. كما أن قصور القدرات وضعف المؤسسات التي لا تقوم على الشراكة تُعد أيضا معوقات تحول دون الشفافية والمساءلة، مما يقلل من فعالية تلك المؤسسات في توفير الخدمات الجيدة على المستوى الشعبي. وعلاوة على ذلك، تنطوي الشراكات على إمكانية تعزيز قاعدة المعرفة، وهو عنصر رأسمالي هام في رسم السياسات وإن كان كثيرا ما لا يُدرج ضمن الأولويات بشكل وافٍ.

4 - وثمة مستويان من الشراكات، على الصعيدين الوطني والدولي يتسمان بالحيوية لدعم بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية فعلى المستوى الوطني، يلزم بناء الشراكات لتعبئة الموارد الحكومية وغير الحكومية اللازمة لكفالة النمو الاقتصادي المستدام والحد من الفقر. كما أن الشراكات على المستوى الوطني تتسم بنفس القدر من الأهمية بالنسبة لعملية صنع القرار المستنيرة في وضع السياسات والاستراتيجيات التي تخدم مصالح الفقراء، وفي كفالة الشفافية والمساءلة في الإنفاق العام. وعلاوة على ذلك، فإن الشراكات التي تؤدي إلى تحسين الشفافية والمساءلة في الإنفاق العام تحد من إهدار الموارد وتسربها، وتعزيز المدخرات، وهو ما يعني ضمنا أنها تنطوي على إمكانية توسيع قاعدة الموارد المحلية من الداخل.

5 - وعلى الصعيد الدولي، يُعد بناء الشراكات من أجل تعبئة الموارد ولإنشاء نظام تجاري عادل (وهو ما سيساعد البلدان النامية على كسب العائدات وتوليد المزيد من الموارد من الداخل) شرطا لا غنى عنه لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أقر زعماء العالم بهذه الضرورات، ويتعلق الهدف 8 من الأهداف الإنمائية للألفية تحديدا بإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، وهو عنصر هام من عناصر الدعم للأهداف السبعة الأخرى، وعلى

الأخص للهدف 1 المتعلق بخفض معدل الفقر المدقع بمقدار النصف بحلول عام 2015.

6 - وفي عام 2002 بلغ الإجمالي السنوي الصافي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للبلدان النامية جميعا 57 بليون دولار. وقُدرت الاحتياجات السنوية الأخرى بمبلغ 50 بليون دولار[4]. وهذا بافتراض أن البلدان النامية ستنتهج سياسات سليمة، وستستفيد من الموارد المحلية إلى أقصى حد. وفيما يتعلق بزيادة الدخل القومي الإجمالي، فإن ذلك يعني زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية من نسبتها الحالية التي تبلغ 0.23 في المائة إلى حوالي 0.44 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المانحة. ومن هنا، وعلى الرغم من قصور هذه النسبة عن نسبة الـ 0.7 في المائة التي تلتزم البلدان المتقدمة النمو بتخصيصها للمساعدة الإنمائية الرسمية، فإن مضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية بمستوياتها الحالية يُعد أمرا ضروريا لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

7 - يُوضح تقرير الأمين العام عن تنفيذ إعلان الألفية المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين، أن المساعدة الإنمائية الرسمية ليست كافية، وبالتالي، فإن الموارد المحلية، فضلا عن بناء الشراكات مع القطاع الخاص، ستظل القوة الدافعة الأولى للتنمية. غير أنه فيما يتعلق بهذا العنصر الأخير، تشير الخبرات الراهنة إلى أن أطرافا كثيرة استفادت من بناء الشراكات مع القطاع الخاص، ولا سيما في تنمية البنية الأساسية، بيد أن هناك أيضا حالات يبدو فيها أن الشراكات، التي يسعى البعض لإقامتها في ظل بيئة حكم تتسم (بضعف ترتيبات المساءلة والشفافية فيها) وأوضاع أسواق غير مؤاتية للمنافسة وضعف مهارات التفاوض لدى الإدارة العامة، تتمخض عن نتائج لا طائل من ورائها. ففي بعض الحالات، يجري السعي إلى إقامة شراكات دون إيلاء الاعتبار الواجب لوجود استراتيجية راسخة الأساس للحد من الفقر. وهناك حالات لم تولد فيها هذه الشراكات النمو الاقتصادي المستدام، ولا خففت من حدة الفقر. بل أن العكس من ذلك هو ما حدث في كثير من الحالات. ولذلك، فمن المهم لدى إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، أن تُطرح أولا بعض الأسئلة الأساسية، من قبيل مع مَن ينبغي إرساؤها، ولأي غاية، وكيف سيكون وقعها على الفقر. فلكي نضمن أن تكون هذه الشراكات فعالة من حيث التكلفة ومنتجة، يجب أولا

إرساء إطار مؤسسي للتعامل مع الشراكات بطريقة تكفل المساءلة والشفافية، بل ويجب أن تتوفر بيئة تمكينية تفضي إلى تعزيز القدرة على المنافسة. وبالإضافة إلى ذلك، من الأهمية أن يستند النمو الاقتصادي المنشود من خلال شراكات القطاعين العام والخاص على استراتيجية راسخة الأساس للحد من الفقر.

8 - وقد كشفت دراسة استقصائية أجريت مؤخرا أن بلدان جنوب شرق آسيا، التي حققت معدل نمو سنوي بلغ 6 في المائة خلال التسعينات، كان بمقدورها خفض معدلات الفقر من 28 إلى 14 في المائة خلال نفس الفترة - وهو تخفيض بنسبة 50 في المائة. وعلى النقيض من ذلك نجد أن بلدان جنوب آسيا، التي حققت معدل نمو أقل بدرجة طفيفة (4 في المائة سنويا) خلال نفس الفترة، لم تستطع خفض معدلات الفقر إلا بمعدل أبطأ بكثير - 2 في المائة، مما يعني أن القدرة على الحد من الفقر بفعالية في تلك البلدان الأخيرة أضعف إلى حد كبير. وهذه دروس هامة لا بد من وضعها في الحسبان عند وضع استراتيجيات النمو التي يقودها القطاع الخاص. فمن الأهمية، عند السعي وراء النمو الاقتصادي من خلال شراكات القطاعين العام والخاص، أن تكفل الاستراتيجيات خدمة الشراكات لمصالح الفقراء.

9 - وبالإضافة إلى إقامة شراكات القطاعين العام والخاص من أجل تعبئة رأس المال اللازم للاستثمار والنمو، فإن الشكل الآخر من الشراكات الأكثر اعتمادا على المواطنين، وتلك الشراكات التي يمكن أن تكفل زيادة المساءلة والشفافية في استخدام الموارد، تحقق فيما يبدو درجة أكبر من تعبئة الموارد من الداخل. غير أن هذه الإمكانية المحددة للشراكات، والتي تنطوي على القدرة على توسيع قاعدة الموارد من الداخل، لا تلقى من الاهتمام إلا ما هو أقل بكثير مما تستحق.

10 - وفي الحقيقة، فإن تمكين أصحاب المصلحة ومن بينهم المواطنون، وشفافية العملية، والمشاركة في السعي إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، هي فعلا الشروط الأساسية للنمو الذي يخدم مصالح الفقراء ولتوليد الموارد المحلية اللازمة لدعم استراتيجية النمو على حد سواء. فهذه العناصر التي تعتمد على المواطنين والمفتوحة أمام الجميع تشكل العناصر الرئيسية لما يُعرف عامة باسم "أصول الحكم الرشيد".

11 - وأحد العناصر الرئيسية في "أصول الحكم الرشيد" يتمثل في إطار صنع القرار الذي يتم من خلاله بناء الشراكات داخل الحكومة، فضلا عن الشراكات بين الحكومة والهيئات غير الحكومية، أو تشكيل "حكومة مشتركة". و "الحكومة المشتركة" هي حكومة تتميز بارتباط عناصرها الداخلية فيما بينها وارتباطها بما خارجها من كيانات، على المستويين الرأسي والأفقي على حد سواء. وسعيا وراء وضع "استراتيجية مشتركة"، تشجع الآن بلدان عديدة على مشاركة المواطنين في مجالات كانت محظورة عليهم حتى الآن، مثل عمليات السياسة المالية، للمساعدة في رسم سياسات مالية يشارك فيها الجميع، والأهم من ذلك أن تخدم مصالح الفقراء. كما أن بعض البلدان تشجع مشاركة المواطنين في مراقبة توفير الخدمات العامة، ولا سيما على مستوى الحكم المحلي، من خلال ما أصبح يُعرف باسم "نظام المواطنين للرصد".

12 - وإيجازا، ففي حين يجب أن يستمر بناء الشراكات على الصعيد الدولي لتعبئة الموارد، وفي حين يتعين على منظومة الأمم المتحدة أن تستمر في القيام بدور هام في هذه المبادرات، لابد أيضا من أن تولي الحكومات الوطنية الاهتمام للنظر في الخيارات التي يمكن أن تساعد في تأمين وتوسيع حجم الموارد على المستوى المحلي.

ثانيا - النموذج

ألف - إعادة النظر في المبادئ الأساسية

13 - أشير إلى أن إعلان الألفية وما رافقه من الأهداف الإنمائية للألفية يمثل حدا فاصلا في الشراكة الدولية وتأكيدا جديدا لميثاق الأمم المتحدة باعتباره يستجيب لشواغل القرن الجديد. وقد أولت المؤتمرات ومؤتمرات القمة اللاحقة، ومن بينها المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، أهمية لهذه الشواغل وأعادت تأكيدها على نحو ما أوجزتها الأهداف الإنمائية للألفية الثمانية الأصلية والأهداف الـ 18. وعلى الصعيد العالمي تعتبر مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من حيث المبدأ، حارسة عملية الأهداف الإنمائية للألفية. وقدم أعضاء هذه المجموعة الدعم في مجال السياسة العامة والبرامج إلى نحو 150 بلدا، وقاموا معا بتعبئة

ونشر موارد تجاوزت 5 بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة. وفي إطار مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية هناك ثلاثة أركان رئيسية توجه الاستراتيجية والدعوة للأهداف الإنمائية للألفية وهي:

- مشروع الألفية، الذي يتولى تحليل خيارات السياسة العامة ويناط به وضع خطة بشأن كيفية تنفيذ وإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية[5]؛
- حملة الألفية، التي تتولى تعبئة الدعم السياسي لإعلان الألفية؛
- الأنشطة التنفيذية على الصعيد القطري، التي يتولى منسق الأمم المتحدة تنسيقها بين وكالات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها، والتي تساعد على تعبئة الموارد وتقديم الدعم إلى البلدان من أجل تنفيذ السياسات اللازمة لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية.

14 - وقد أسهب المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، ومؤتمر قمة جوهانسبرغ بالتنمية المستدامة، في شرح الأهداف الواردة في إعلان الألفية وأعادا تأكيد أن بناء الشراكات هو مفتاح بلوغ أهدافهما في عالم آخذ في العولمة. ومن ثم قامت المؤتمرات ومؤتمرات القمة اللاحقة، مع المحافظة على النموذج الأصلي لإعلان الألفية بتشكيل المزيد من الشراكات والتحالفات بين الشبكات، تعزيز قيمة التزاماتها وأنشطتها[6].

15 - وفيما يلي العناصر التي تعتبر رئيسية في استراتيجية الحد من الفقر:

- كفالة دعم المبادرات الاقتصادية والاجتماعية التي تركز أساسا على تخفيف حدة الفقر؛
- تعزيز القدرات اللازمة لتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية؛
- المساعدة على بناء القدرات اللازمة للتقييم والمراقبة والتخطيط في مجال مكافحة الفقر؛
- دعم الشراكات فيما بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل تعبئة الموارد. ولكي تكون هذه الشراكات مفيدة، من المهم اتخاذ ترتيبات للحكم الرشيد يتم بموجبها تشاطر السلطة بصورة منصفة وتتخذ القرارات بطريقة تخضع للمساءلة وتتسم بالشفافية.

16 - وتتطلب هذه الاستراتيجيات، صراحة وضمنا على حد سواء، إقامة الشراكات وإدارة عامة تنطلق من المبادرة وقيادة سياسية يمكن أن تقدم دعما غير محدود للالتزامات التي جرى التعهد بها في الأهداف الإنمائية للألفية ويمكن أن تتخذ مبادرات لتعميم مراعاة الأهداف الإنمائية للألفية ضمن الأولويات والبرامج الإنمائية الوطنية. كما تمس الحاجة إلى القيام بمبادرات مماثلة لوضع إطار مؤسسي موضع التطبيق ـ إطار شراكة ـ يمكن أن يوجه العنصرين الرئيسيين للأهداف الإنمائية للألفية وهما: النمو الاقتصادي المطرد والحد من الفقر. وفي هذا الصدد، يعتبر الدور الذي يضطلع به منسق الأمم المتحدة، وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، رئيسيا في كفالة المشاركة من النوع الذي يستند إلى القيم العالمية والثقة اللازمة، من أجل الاستفادة مما تحقق حتى الآن من إنجازات والمحافظة على الزخم. وتنبني عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، التي تمثل شراكة على الصعيد القطري على الولايات المحددة والاختصاصات النسبية للوكالات المشاركة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. ويعتبر التقييم القطري المشترك بمثابة الوسيلة التحليلية والمواضيعية المعتمدة التي توفر المدخلات الضرورية لعملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ويتولى مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة من حيث المبدأ تمثيل وكالات وإدارات الأمم المتحدة التي ليس لها تمثيل ميداني كإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. بيد أن منظومة الأمم المتحدة هي التي تضطلع بعملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بسبب قيود الموارد المالية وبمقتضى عدم وجود هذه العملية ماديا، ولا تطلب المساعدة من هذه الوكالات أو الإدارات التي ليس لها تمثيل ميداني إلا بصورة عرضية. ولا تنطوي هذه الثغرة في دعم عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ولو أنها ربما لا تمثل عائقا كبيرا لعملها، على أن البلدان كلا على حدة لا تتمكن من الاستفادة من الخبرة والخدمات المهنية المتاحة لدى منظومة الأمم المتحدة عموما، بما في ذلك الأمانة العامة للأمم المتحدة، وما لديها من مستودع للخبرة المشتركة بين المناطق والمعرفة المباشرة بنتائج العمليات الحكومية الدولية.

17 - ولكفالة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد القطري يلزم إتاحة شراكات من أجلها مع المبادرات الرئيسية الأخرى ومن بينها عملية ورقات استراتيجية الحد من الفقر التي يضطلع بها البنك الدولي. وتعد تلك

الورقات بصورة رئيسية أداة للبرمجة في الأجلين القصير والمتوسط ترتبط بالأهداف المالية وبالميزانية، في حين أن الأهداف الإنمائية للألفية تعتبر أهدافا طويلة الأجل ترتبط باحتياجات البلدان الاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. بيد أن الفرق ليس مجرد فرق في الإطار الزمني ولكنه أيضا مدى اتساع مجال الرؤية، والمشاركة اللازمة، والمتطلبات المؤسسية. وتركز ورقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر أساسا على الإدارة السليمة للاقتصاد الكلي والنمو الاقتصادي في حين أن الأهداف الإنمائية للألفية تتضمن صراحة، من خلال الأهداف والمؤشرات، مجموعة أكبر بكثير من القيم الاجتماعية والاقتصادية. ولا تزال ورقات استراتيجية الحد من الفقر تعتبر أحيانا بمثابة انعكاس لعملية التكييف الهيكلي التي جرت خلال الثمانينات والتسعينات، والتي احتلت فيها الإدارة الحكيمة للاقتصاد الكلي والتوازنات النقدية، مركز الصدارة على الاعتبارات الأخرى. ومن ثم، فإن تكييف الأهداف الإنمائية للألفية مع الظروف المحلية وبناء شراكات من أجلها مع عملية ورقات استراتيجية الحد من الفقر يعد عملية دقيقة تقتضي تعزيز الإدارة العامة لتمكينها من الاضطلاع بهذه المهمة.

18 - والواقع أن تعزيز الإدارة العامة أمر يتطلب بصورة متزايدة تمكين المستفيدين من الخدمات أو دوائر الخدمات العامة. وقد تبين على سبيل المثال أن مشاركة المجتمعات المحلية والمجتمع المدني التي تتسم بأهمية حيوية بالنسبة لعملية ورقات استراتيجية الحد من الفقر غير كافية أو مشوبة بالعيوب أحيانا[7]. وليس هذا بأمر مفاجئ إذا كانت المجتمعات المحلية نفسها، ومنظمات المجتمع المدني التي تمثلها، ليست مؤهلة من الناحية الفنية لتقييم المقترحات الواردة في ورقات استراتيجية الحد من الفقر. وعلاوة على ذلك، إذا كانت اللامركزية وسيلة لنشر الحكم الرشيد والمساءلة، فإن السؤال المطروح يتمثل فيما إذا كان المجتمع المدني، وخاصة المجتمعات المحلية الريفية، على علم واستعداد كافيين للمشاركة بصورة فعالة. فالمساءلة لا تقتضي استشارة ممثلي المجتمع المدني فحسب بل وأيضا منحهم الحق في مراقبة التقدم المحرز في تنفيذ المبادرات والأهم من ذلك أن يظلوا جزءا لا يتجزأ من عملية صنع القرارات النهائية.

19 - ومن الناحية التقليدية، كانت الشراكة والتفاعل بين القطاعين العام والخاص في البلدان النامية علاقة من طرف واحد تشمل التعلم من القطاع

الخاص وتحويل القطاع العام إلى شركات خاصة بما في ذلك محاولة إدخال ثقافة الشركات الخاصة في مجال الخدمة العامة. وتركز هذه النهج، التي أشار إليها البعض بوصفها "الإدارة العامة الجديدة"، على جملة أمور من بينها التخطيط الاستراتيجي، وإدارة الأداء، والمساءلة، والنتائج، والفارق بين المشتري والبائع، والتحلل من العقود، ومبادرات "عمل المزيد بكلفة أقل" وما إلى ذلك. وتماشيا مع مبادئ وممارسات القطاع الخاص بالدولة بوصفه "مستهلكا يملك القدرة على الاختيار والشكوى ولا يمتلك [مع ذلك] القدرة على تكوين الخدمات على أساس المبادرة". وبالنسبة للعديد من البلدان ذات الاقتصاد النامي، أدت أوجه الضعف المؤسسية لدى الدول ولدى وكالات التمويل الدولية والوكالات المانحة)، والإصلاحات الإدارية والشراكات التي أقيمت بين القطاعين الخاص والعام إلى نتائج لم ترق إلى الحد الأمثل. كما أدت أوجه الضعف هذه المستوطنة في المؤسسات العامة على ما يبدو إلى تخفيض إمكانية الاحتفاظ بالشراكات بين القطاع العام والخاص في إنتاج البضائع العامة وخاصة من منظور الإنصاف. وادعى آخرون أن نهج إدارة السوق في معالجة تعبئة الموارد والتنمية الاقتصادية فشل كذلك على ما يبدو "في إثبات دعواه الأساسية في تخفيض تكاليف وحدة الخدمات" (بشكل مطرد). وأدى هذا الإدراك إلى تشجيع إعادة التفكير في الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وهناك حاليا اعتراف بأن لكل من الدولة والقطاع الخاص دوائر مصالح وأنشطة متميزة ومتبادلة، وأن القطاع الخاص حتى في بلدان الاقتصاد السوقي لا يمكن أن يعتمد عليه وحده في تلبية جميع الاحتياجات الإنمائية، وخاصة الأهداف الإنمائية للألفية ولا يتمكن من ضمان فعالية التكاليف في تنفيذ كل خدمة من الخدمات. وفي دائرة البضائع العامة أو الاجتماعية، بما في ذلك التعليم والصحة والبيئة المادية، والمياه والصرف الصحي، لا غنى عن الدور الذي يضطلع به القطاع العام. ومن الجوهري العثور على الحيز المناسب للشريك المناسب والتوصل إلى إطار استراتيجي تكون فيه الشراكة "كيانا مشتركا" متعاضدا ومكرسا للأهداف المشتركة المتمثلة في النمو والجودة وفعالية التكاليف والإنصاف. ومن أمثلة الشراكة الفعالة والمثمرة فيما بين القطاع الخاص والحكومة والمجتمعات المحلية برنامج غوانغكاي للقضاء على الفقر في الصين، التي يرد موجز عنه في الإطار 1.

الإطار 1

برنامج غوانغكاي للقضاء على الفقر ـ الصين

استهل برنامج غونغكاي، الذي تتولى تنسيقه حاليا الجمعية الصينية لتعزيز برنامج غوانغكاي، في عام 1994 منظمو مشاريع صينيون هدفهم الاستثمار، بغرض الربح، في المناطق التي يعصف بها الفقر في الصين. ويشارك في هذا البرنامج مختلف أصحاب المصالح بما في ذلك سلطات الحكم المركزية والمحلية، والمنظمات التي لا تستهدف الربح، والقطاع الخاص، والمزارعين وغيرهم من المستفيدين. وكان من المتوقع أصلا أن يعمل البرنامج على إنشاء 10 مشاريع، وإيجاد 10 مصادر مختلفة للتمويل، وتدريب 100 من منظمي المشاريع الصغرى سنويا. وقد تجاوزت إنجازات البرنامج إلى حد كبير الأهداف والتوقعات الأصلية، بحيث أنه تم بحلول عام 2003، إنشاء أكثر من 10 000 مشروع أسفرت عن تخليص نحو 4.5 مليون شخص من الفقر من خلال مختلف المشاريع. وقامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بطريقة متواضعة ولو أنها ليست منظمة للتمويل، بدعم هذه الجهود من خلال الاشتراك مع البرنامج في تنظيم حلقات تدريبية للتعاون التقني، بالإضافة إلى دعوة فرع التعاون التقني التابع للجمعية للاشتراك في الأنشطة التي تنفذها الإدارة. وقد أتاح هذا العمل للجمعية التعرف على المجتمعات الدولية. وظلت القيادة والتوجيه بيد السلطات الوطنية دوما.

ويعزى النجاح الباهر لشراكة غوانغكاي إلى ما يلي:

- الإطار الفريد للشراكة التي تم تشكيلها بين المستثمرين والمستفيدين، بعقود ملزمة قانونا على قدم المساواة لتحديد مسؤوليات وحقوق والتزامات كل طرف من الأطراف؛
- قامت الجمعية الصينية لتعزيز برنامج غوانغكاي بإنشاء كيان تنظيمي قوي وفعال على الصعيد الوطني ويحظى بدعم من السلطة السياسية، وبشبكات قوية وبعملية عقلانية وواضحة لاتخاذ القرارات؛

- كانت قوة واستقرار قيادة الجمعية الصينية لدعم برنامج غوانغكاي التي يتولاها أفراد أكفاء ومتحمسون، لا يزالون يوفرون القيادة الفعالة في الجانبين الاستراتيجي والبرنامجي، عاملا رئيسيا في نجاحها.

المصدر: شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

20 - وبالإضافة إلى ذلك، تجدد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، التي تسير جنبا إلى جنب مع وسائل إقامة شراكات تتمحور حول الأهداف المتفق عليها، مثل الأهداف الإنمائية للألفية، ووسائل لتخفيف حدة النزاع والمخاطرة وتكاليف المعاملات في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية وفي المجتمعات المحلية معرضة لخطر حرمانها من حقوقها الشرعية[8]. ومن ثم، هناك عنصر من عناصر المصلحة الذاتية المستنيرة في الشراكات، وخاصة في اعتماد القطاع الخاص لمبدأ المسؤولية الاجتماعية للشركات. إلا أن أهمية هذه الشراكات تتجاوز تقليل المخاطر والمواقف التي يفترض أنها معادية لقطاع الشركات إلى أدنى حد ممكن. ولا يمكن أن يستمر اختيار الانشقاق ما لم يتم تشكيل الشراكات، وخاصة بين القطاع الخاص والمجتمع المدني، التي تستند إلى المصالح المتبادلة وتخضع للمساءلة. ولتشجيع الممارسات الجيدة في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات من المهم أيضا، أن يضع القطاع العام موضع التطبيق إطارا تنظيميا من أجل الجميع - القطاع الخاص والمجتمعات المحلية والحكومة عمليا. وهكذا، فلا يكفي التوصل إلى شراكات بين القطاعين العام والخاص دون إخضاع هذه الشراكات إلى قواعد المساءلة والأخلاق العامة. وهناك على الصعيد الدولي إطار يجمع بين وكالات الأمم المتحدة والشركات والعمال والمجتمع المدني لدعم المبادئ التسعة التي تشمل حقوق الإنسان وحقوق العمال والبيئة، ويتمثل هذا الإطار في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة الذي يرد تفصيله في الإطار أدناه.

الإطار 2

إقامة الشراكات من خلال العمل التطوعي الدولي: اتفاق الأمم المتحدة العالمي

الإطار 2

إقامة الشراكات من خلال العمل التطوعي الدولي: اتفاق الأمم المتحدة العالمي

أعلن الأمين العام للأمم المتحدة الاتفاق العالمي في المنتدى الاقتصادي العالمي المعقود في كانون الثاني/يناير 1999 وطرحه في مقر الأمم المتحدة في تموز/يوليه 2000. ويجمع هذا الاتفاق بين الشركات، ومؤسسات الأمم المتحدة، ومنظمات العمل الدولية، وهيئات المجتمع المدني بغية تعزيز الشراكات وإقامة سوق عالمية أكثر إنصافا يتسع فيها المجال بقدر أكبر للجميع. ويناشد الاتفاق الشركات اعتناق تسعة مبادئ في مجالات حقوق الإنسان، والعمل، والبيئة. وهذه المبادئ التسعة هي:

حقوق الإنسان

- على قطاع الأعمال التجارية أن يدعم ويحترم الحماية المكفولة لحقوق الإنسان المعللة دوليا
- يضمن عدم ضلوعه في انتهاك حقوق الإنسان

العمل

- على قطاع الأعمال التجارية أن يؤيد حرية تكوين الجمعيات والاعتراف الفعلي بالحق في المساومة الجماعية
- القضاء على جميع أشكال السخرة والعمل الإجباري
- الإلغاء الفعلي لعمل الأطفال
- القضاء على التمييز في مجال العمالة والمجال المهني

البيئة

- على قطاع الأعمال التجارية تعزيز اتباع نهج احترازي إزاء جميع قضايا البيئة
- اتخاذ مبادرات لتوسيع نطاق المسؤولية البيئية

- التشجيع على تطوير التكنولوجيات المواتية للبيئة ونشرها

وقد وضع الاتفاق العالمي لمساعدة المنظمات على إعادة تحديد استراتيجياتها وتوجهاتها بحيث يتسنى لجميع الناس، وليس فقط لقلة محظوظة منهم، اقتسام فوائد العولمة. وقد قال الأمين العام في الخطاب التأسيسي الذي ألقاه في دافوس بسويسرا إنه ما لم نتمكن من كفالة استفادة الجميع من العولمة فلن يكون لها في نهاية المطاف أي نفع لأي منا. وبما أن الاتفاق يعتبر شراكة طوعية يشجع أرباب العمل على أن يعملوا كل حسب طريقته ووتيرته على تطبيق هذه المبادئ وترسيخها وتعزيزها في أماكن العمل

المصدر: انظر www.un.golbalcompact.org.

باء - التحديات

21 - جرى التسليم في إعلان الألفية بأن الأهداف الإنمائية للألفية تشكل النموذج الذي يقاس عليه مدى النهوض بالتحديات الرئيسية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وقد تفاوت التقدم المحرز حتى الآن في هذا الصدد - فمنطقة جنوب شرق آسيا، بما فيها الصين، تحرز هي والهند بمنطقة جنوب آسيا تقدما ذا شأن في حين تشهد مناطق أخرى مثل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تقدما بطيئا إلى حد كبير. ويوضح التقريران اللذان صدرا حتى الآن عن الأمين العام للأمم المتحدة أن ضعف التوجه الاستراتيجي والقصور في إعادة تحديد أدوار وسياسات المؤسسات العامة والعمليات المؤسسية المحيطة بالأهداف الإنمائية للألفية يساهمان في إبطاء وتيرة التقدم في بعض أنحاء العالم النامي[9] ولدفع الأهداف الإنمائية للألفية والعمليات المقترنة بها قدما وتكييفها مع الظروف المحلية، يجدر بالإدارة العامة كفالة ما يلي:

- أولا، وضع الأهداف الإنمائية للألفية في مصاف المبادرات الموازية والمترابطة من قبيل ورقات استراتيجيات الحد من الفقر بما يسمح بجعلها جزءا من خطة التنمية الشاملة في البلد دون أن تشكل عبئا لا موجب له على المهارات الأساسية في القطاع العام؛

- ثانيا، تمكين القطاع العام من أن يصبح قطاعا مسؤولا يبادر إلى إقامة الشراكات مع القطاع الخاص، سواء أكان ربحيا أو غير ربحي، ومع المجتمع المدني عموما[10]؛
- ثالثا، وضع مؤشرات ومعايير لرصد وقياس قيمة الشراكات لأغراض المساءلة وإعداد دراسات إفرادية بشأن الممارسات الجيدة؛
- رابعا، إنشاء قاعدة للمعلومات واستحداث أدوات للتحليل والبرمجة من أجل دعم الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد القطري وإجراء مقارنات بين المناطق. وقد أنجز حتى الآن عمل ضخم فيما يتصل بتقدير الآثار المالية للأهداف الإنمائية للألفية في البلدان النامية، لكن الاهتمام بوضع النهج واستحداث أدوات السياسة العامة، وإقامة الحوار اللازم بين الحكومات والمواطنين لوضع الميزانيات المساندة للفقراء، ومراجعة الأداء في المجال الاجتماعي، وتقييم الأثر الاجتماعي للإنفاق، لا تزال المبادرات من الأمور النادرة؛
- خامسا، بدأت عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تبرز كأداة برنامجية ومواضيعية قوية للأمم المتحدة، الأمر الذي يبرر إجراء رصد وتقييم دوري لها ولكيفية إدراجها ضمن الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف الشراكة من أجل التنمية في مختلف البلدان؛
- سادسا، وضع استراتيجية لتعبئة الموارد تساعد على اجتذاب الموارد وتأمينها من الداخل والخارج والانتفاع بها على نحو لا يخل بالهدف النهائي المتمثل في الحد من الفقر باستخدام جميع الموارد، ولا يمس بالإنصاف والفعالية من حيث التكلفة في تقديم الخدمات.

22 - وكما يوضح الدليل التفصيلي لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، يحتل صدارة التحديات آنفة الذكر تحديان اثنان: أولهما ضرورة برهنة الدول على إرادة سياسية للوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها سلفا، اتخاذ ما يلزم من التدابير لتكييف المؤسسات وعمليات صنع القرارات تبعا لذلك، وثانيهما تجديد قدرة الأمم المتحدة على إفساح المجال وتوفير الدعم اللازمين للبلدان للشروع في إجراء حوار حقيقي والبدء في إقامة شراكات حقيقية مع البلدان المتقدمة النمو ومع المجتمع المدني. وترد الاستنتاجات والتوصيات المنبثقة عن هذين المطلبين في الفرع التالي[11].

ثالثا _ سبيل المضي قدما

23 - لا أحد يجادل في ما للشراكة من قيمة في عمل الأمم المتحدة. فقد كرست في الميثاق، وتم التمسك بها وتأكيدها من جديد في إعلان الألفية. ويجب اختبار شراكات الأفكار والقيم، وإقرانها بالأفعال والنتائج. فكما يتضح من الأهداف الإنمائية للألفية، لا يكمن التحدي الإنمائي، في القرن الحالي، في تعبئة الموارد فحسب - على ما لذلك من أهمية أساسية للتخفيف من حدة الفقر، بل أيضا في إقامة شراكات مسؤولة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

24 - ولا تعتبر المساءلة قيمة أساسية لإنجاز المهام الملحة المرتبطة بالأهداف الإنمائية للألفية فحسب، بل وأيضا لكسب ثقة وتأييد مجتمع مدني متمكن يلتزم بالأهداف المشتركة ويدرك المسؤوليات التي تنطوي عليها هذه الالتزامات. فحتى في تعبئة الموارد أو ما يسمى "العملية الجوهرية" يفترض إقامة شراكات وتشكيل تحالفات من الشركاء على النحو الذي برهن عليه المؤتمر لتمويل التنيمة. ويرد في الإطار 3 أدناه مثالان على الطراز الجديد من الشراكات الذي تجد منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، في تشجيعه، أحدهما من أفريقيا والآخر من آسيا.

الإطار 3

الدعم المقدم من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشراكات الإنمائية

دعمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مركز جنوب آسيا لدراسات السياسات العامة - وهو نموذج للشراكة مع المجتمع المدني في جنوب آسيا ـ في صياغة الميثاق الاجتماعي لمواطني جنوب آسيا وتنفيذه. ويعد المركز رابطة لها مكانتها في المجتمع المدني تعمل على تعزيز التعاون الإقليمي فيما بين أعضائها بحيث تربط الحكومات بآراء المواطنين في المسائل الرئيسية المتصلة بالسياسة العامة. ومن المتوقع أن يعزز الدعم المقدم من الإدارة عملية التحاور وإقامة الشراكات بين المواطنين والحكومات، ويساعد على الأخذ بمفهوم "الإدارة الملتزمة" بوصفه منهجية عادية في مجال إدارة التنمية.

الإطار 3

الدعم المقدم من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشراكات الإنمائية

دعمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مركز جنوب آسيا لدراسات السياسات العامة - وهو نموذج للشراكة مع المجتمع المدني في جنوب آسيا ـ في صياغة الميثاق الاجتماعي لمواطني جنوب آسيا وتنفيذه. ويعد المركز رابطة لها مكانتها في المجتمع المدني تعمل على تعزيز التعاون الإقليمي فيما بين أعضائها بحيث تربط الحكومات بآراء المواطنين في المسائل الرئيسية المتصلة بالسياسة العامة. ومن المتوقع أن يعزز الدعم المقدم من الإدارة عملية التحاور وإقامة الشراكات بين المواطنين والحكومات، ويساعد على الأخذ بمفهوم "الإدارة الملتزمة" بوصفه منهجية عادية في مجال إدارة التنمية.

في عام 2003، وفرت لإدارة من الصندوق الاستئماني للأمن البشري التابع للأمم المتحدة تمويلا منحته اليابان لتنفيذ مشروع في غامبيا يركز على الموارد المائية وإمدادات الطاقة البديلة من أجل التخفيف من حدة الفقر. ويهدف المشروع، الذي تبلغ مدته الأولية ثلاث سنوات، إلى خلق شراكة بين مجتمعات ريفية مختارة ومنظماتها، بما في ذلك المنظمات الأهلية، وبين الوكالات الحكومية، والخبرات المدعومة من

الأمم المتحدة، لتحسين إمدادات المياه والطاقة لا سيما في المناطق الريفية الأكثر فقرا. ومن مصادر قوة هذا المشروع اعتماده إلى حد بعيد على الرأسمال الاجتماعي المتوافر في المجتمعات الريفية، ومزجه بين الأنشطة التجارية والأنشطة غير التجارية التي يتحدد مضمونها وتركيبها بناء على اختيار المجتمع المحلي ومسؤوليته.

المصدر: انظر (A/58/52) وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة.

25 - وعلى الصعيد الوطني تعد علاقات الشراكة المسؤولة علاقات بالغة الأهمية لا تلزم إقامتها بين الحكومات والشركاء الدوليين فحسب، حيث تطفو

على السطح من آن لآخر شواغل إزاء اختلال ميزان القوة، بل وأيضا بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وقد كانت إقامة شراكات من هذا القبيل أصعب في العقدين الماضيين، الثمانينات والتسعينات، حينما كان القطاع العام موضع استهزاء وسخرية، وكان يجري التشكيك في دوره في التنمية إن لم يكن تشويه صورته تماما. ولكن حتى في ذلك الوقت كانت هناك أمثلة ممتازة على الشراكات بين الحكومات والمجتمع المدني أثمرت نتائج مذهلة. وتجدر الإشارة إلى أن العنصر الأساسي في نجاح الشراكات هو الإيمان بنفس القيم وتعبئة المجتمعات في ظروف ليست بالمثلى. ويرد في الإطار 4 أدناه مثال على مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أوغندا يظهر القيمة التي تكتسبها الشراكة عندما يتسنى تحقيق نتائج حاسمة بفضل الالتزام السياسي وتعبئة المجتمع، بما في ذلك تمكين المجتمعات المحلية، ومشاركة المنظمات غير الحكومية والدعم المقدم من المجتمع الدولي[12].

الإطار 4

الشراكات من أجل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز): حالة أوغندا

تم الإقرار لأول مرة بوجود فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في أوغندا في عام 1982. وفي عام 1993، سجل هذا البلد أعلى نسبة في انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في العالم. بيد أن أوغندا تعد واحدا من عدد قليل جدا من البلدان التي نجحت في عكس اتجاه الوباء. وتدل التقديرات على انخفاض نسبة انتشار فيروس نقص المناعة بين البالغين من أكثر من 30 في المائة في عام 1992 إلى 14 في المائة في عام 1995 وإلى أقل من 8 في المائة في عام 2000. ويتردد في الوقت الراهن، أن النسبة وصلت إلى 6 في المائة وإنها ما زالت تتجه إلى الانخفاض.

ويرجع تاريخ الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للتصدي لفيروس نقص المناعة والإيدز إلى عام 1986 حيث وضع برنامج مراقبة الإيدز، ثم أنشئت بعده، في عام 1992، اللجنة المعنية بالإيدز تحت رعاية مكتب الرئيس. وتندرج مبادرات فيروس نقص المناعة والإيدز ضمن خطة البلد للقضاء على الفقر، التي يمكن الاستفادة فيها من الوفورات التي تحققت نتيجة لتخفيف عبء الديون من خلال

الإطار 4

الشراكات من أجل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز): حالة أوغندا

تم الإقرار لأول مرة بوجود فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في أوغندا في عام 1982. وفي عام 1993، سجل هذا البلد أعلى نسبة في انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في العالم. بيد أن أوغندا تعد واحدا من عدد قليل جدا من البلدان التي نجحت في عكس اتجاه الوباء. وتدل التقديرات على انخفاض نسبة انتشار فيروس نقص المناعة بين البالغين من أكثر من 30 في المائة في عام 1992 إلى 14 في المائة في عام 1995 وإلى أقل من 8 في المائة في عام 2000. ويتردد في الوقت الراهن، أن النسبة وصلت إلى 6 في المائة وإنها ما زالت تتجه إلى الانخفاض.

ويرجع تاريخ الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للتصدي لفيروس نقص المناعة والإيدز إلى عام 1986 حيث وضع برنامج مراقبة الإيدز، ثم أنشئت بعده، في عام 1992، اللجنة المعنية بالإيدز تحت رعاية مكتب الرئيس. وتندرج مبادرات فيروس نقص المناعة والإيدز ضمن خطة البلد للقضاء على الفقر، التي يمكن الاستفادة فيها من الوفورات التي تحققت نتيجة لتخفيف عبء الديون من خلال مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

وقد أقامت اللجنة الأوغندية المعنية بالإيدز شراكة ووضعت استراتيجية لتعبئة القيادات، تشمل القادة على جميع المستويات، ويقدم المجلس التجاري الأوغندي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز الدعم لتعزيز برنامج الوقاية والرعاية في مكان العمل. وعلاوة على ذلك، تم تشكيل التحالف التجاري الأوغندي وإنشاء شبكة مؤسسات الخدمات المتعلقة بالإيدز لبناء القدرات وتوفير الدعم التقني والتوجيه. وقدمت منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز ومبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، الدعم ودخلت في علاقات شراكة ولكن الالتزامات والقيادة والتعبئة على الصعيد الوطني كانت وراء ما تحقق من نتائج حاسمة.

المصدر: موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الإنترنت www.undp.org/hiv/uganda.pdf .

26 - إن العبرة المستخلصة من هذه التجارب هي أن الشراكات لا ينبغي أن تقوم على مجرد اعتبارات الملاءمة. إذ أن الشراكات التي تتيح للحكومة والقطاع العام تعبئة المجتمع المدني والقطاع الخاص تكون أقدر على تحقيق النتائج ولا تنهار تحت الضغط. ولكي يتحقق ذلك، تعد المساءلة فيما يتعلق بتبادل المنفعة، مما يشمل إمكانية رصد التقدم المحرز والمسؤوليات والتحقق منها أمرا لا غنى عنه. فعلى سبيل المثال، فيما يخص حالة مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أوغندا كان من الأمور التي لها دلالتها أن الوباء اعتبر بمثابة ضارة نافعة على المستوى العام رغم أنه يصيب الأفراد. ومعنى ذلك أنه تم التسليم مبكرا بأن مسألة التوعية والوقاية هي مسؤولية وشاغل يأخذهما المجتمع والمجتمع المحلي على عاتقيهما. كما أن الفوائد حققت آثارا خارجية إيجابية تعدى نطاقها الرعاية الصحية للأشخاص ورفاههم المادية.

27 - ويُوظف التعاون التقني والشراكات بين الحكومات بشكل متزايد لدعم تنفيذ القرارات والالتزامات الدولية، بوصفهما وسيلة لتكييف الأهداف الإنمائية للألفية مع الظروف المحلية، ومتابعة تنفيذها، بما في ذلك تلك المنبثقة عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وتحقيقا لهذه الغاية، استطاعت الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا أن تقطع، في فترة وجيزة نسبيا، خطوات مشهودة على طريق إقامة شراكات في جميع أنحاء القارة بهدف تعزيز الإدارة الرشيدة وتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية. وأحرزت منظمات دون إقليمية أخرى، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في غرب أفريقيا، وجماعة شرق أفريقيا، في شرق أفريقيا، تقدما جديرا بالثناء في عدد من الميادين، من بينها مواءمة التعريفات الجمركية، وحركة اليد العاملة، ووضع مدونة للاستثمار عبر الحدود. ويجري بشكل متزايد إدماج قطاع الأعمال والمجتمع المدني في تلك المبادرات، لا سيما فيما يتعلق بمسؤولية الشركات وحقوق الجماعات المستضعفة، ومن بينها النساء وضحايا فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

28 - والواقع أن مصلحة الحكومة، والإدارة العامة بشكل عام، بالشراكات هي مصلحة ذات شقين - فهي أولا مصلحة مباشرة تساعد على جلب

الموارد الجماعية (البشرية والمالية والتكنولوجية)؛ وهي ثانيا مصلحة مصلحة تقتضي تهيئة بيئة مواتية لترشيد عملية اتخاذ القرارات. وتقليديا، كان دور الحكومة كشريك محدودا، وعادة ما كان ينحصر في الخدمات العامة بما في ذلك المنافع العامة، حيث كانت الشراكة مع القطاع الخاص شراكة تجارية في المقام الأول. ومن ثم فإن عددا كبيرا من الشراكات التي أقيمت بين القطاعين العام والخاص خلال فترة تحرير السوق، ولا سيما في أفريقيا، قامت على اعتبارات تجارية وكانت تهدف إلى سد النقص في الموارد. وأقيمت الشراكات مع منظمات المجتمع المدني في ظل مناخ يشوبه الحذر إن لم يكن التوجس. ولم يتم الاعتراف على نحو كامل بقيمة الرأسمال الاجتماعي وأهميته في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان. وبالتالي، فإن هاتين المشكلتين، أي محدودية توجه القطاع العام نحو الاستفادة من اتساع نطاق الشراكات مع القطاع الخاص ومحدودية إدراك القطاع الخاص لقيمة رأسمال الاجتماعي بوصفه إسهاما مهما في التنمية، كانتا بمثابة عائقين أمام الشراكات العريضة القاعدة.

29 - وتتيح الأهداف الإنمائية للألفية، والعملية المصاحبة لها، وغيرها من المبادرات الرئيسية، مثل عملية ورقات استراتيجية الحد من الفقر التي يضطلع بها البنك الدولي، إطارا لشراكات تنبني على مزيد من القيم والمساواة، بحيث تكون فيها الحوافز والمكافآت متناسبة مع الالتزامات الدولية المقطوعة ومتماشية مع الأولويات الوطنية.

30 - ومن الواضح أن ثمة تحسنا في البيئة أو السياق الذي يمكن أن تقام فيه الشراكات وفرص إقامة مثل تلك المبادرات بين الشركاء التقليديين أو لإنشاء تحالفات جديدة. فعلى الصعيد الكلي، يمثل انتشار المبادئ الديمقراطية أرضية إيجابية تشجع المجتمعات المحلية والأشخاص الذين يؤمنون بقيم مشتركة على العمل سويا من أجل تحسين ظروفهم المادية والاجتماعية. وعلاوة على ذلك، فإن زيادة تركيز الأهداف، مثل الأهداف الإنمائية للألفية وورقات استراتيجيات الحد من الفقر، التي ترتكز أكثر على القضايا وتتسم بطابعها الكلي ساهمت في تهيئة بيئة مؤاتية للشراكات. ويقتضي هذا السياق المتطور مزيدا من الشراكة والحوار الجماعي والسياسات المتعددة المعايير والمشورة المتعلقة بالسياسات. وتتطلب ترتيبات الشراكة الجديدة زيادة ترشيد المجتمع المدني وتحسين مهاراته، وخاصة في المسائل الاقتصادية.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون عنصر المساءلة جزءا لا يتجزأ من العملية الرامية إلى كفالة شفافية حقوق ومسؤوليات أصحاب المصلحة إزاء بعضهم بعضا وإجادة فهمها وحمايتها.

31 - وكثيرا ما لا تدرك المجتمعات المحلية الصغيرة، أو المنظمات غير الحكومية العاملة في المجتمعات المحلية، الرهانات المطروحة، ناهيك عن أهمية الحوار مع الحكومة وممثلي المؤسسات المالية الدولية بشأن الاستراتيجيات الاقتصادية والسياسات النقدية التي تبدو بعيدة الصلة ولكنها يمكن أن تؤثر في حياتهم بشكل ملموس[13]. وإضافة إلى ذلك، فإن استشارة المجتمعات المحلية لا تعني بالضرورة المشاركة ما لم تؤد المشاورات إلى تعميم مراعاة الآراء المدلى بها وما لم يجر توفير معلومات عن ردود الفعل إزاء النتائج[14]. وأخيرا، هناك مسألة تكوين شراكات تكون لها القدرة على الاستمرارية وتظل موضع ثقة في الأجل الطويل. وقلما تفلح الشراكات الخاصة أو النفعية في تحقيق النجاح كما أنها نادرا ما تحافظ على استمراريتها. ورغم وجود أمثلة على شراكات جيدة ومثمرة، فإنها لم تدرس بشكل كاف، كما لم يجر تقييم مؤشرات الشراكات الجيدة وأثرها بشكل منتظم. وقد جرى التسليم في إعلان الألفية وفي اجتماعات وورقات لجنة خبراء الإدارة العامة بضرورة تغيير الوضع بما يشجع على إقامة شراكات مستدامة وتعزيز أصحاب المصلحة بشكل تتوخى فيه المنهجية بقدر أكبر. ويمكن تيسير التغيير الإيجابي من خلال الالتزام السياسي والاعتراف بالثغرات والتحديات وصياغة مجموعة من التوصيات العملية تجسد اهتمامات الإدارة العامة وفرصها في العصر الحالي.

رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

32 - طرح إعلان الألفية التحديات والفرص الهائلة الماثلة أمام الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي فيما يتعلق بإقامة الشراكات المسؤولة. وتؤكد هذا التقرير أنه رغم أن البلدان الأعضاء أدركت بوضوح التحديات الرئيسية المطروحة فيما يتصل بالأهداف الإنمائية للألفية بل وأيضا بينتها، المسائل المتصلة بالفرص، وبخاصة الشراكات، لم تنل نفس القدر من التقدير.

33 - وتبنت الاجتماعات المعقودة في إطار متابعة تنفيذ إعلان الألفية، ومن بينها المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الرؤية الواردة في الإعلان وأكدت أهمية إقامة شراكات جديدة. وغالبا ما كانت الشراكات التي أقيمت بين الحكومات الوطنية والمؤسسات المالية الدولية في عقدي الثمانينات والتسعينات تتسم بعدم التوازن، وتنافر علاقات القوة، كما كانت قاعدتها ضيقة وكثيرا ما افتقدت القدرة على الاستمرارية. وما زال القطاع العام في البلدان النامية يدفع ثمن هذه التجربة ويحترس من إقامة شراكات جديدة في هذا الاتجاه. على أن نموذج العمل أصبح مختلفا الآن ويلزم فهمه والتصرف بموجبه.

34 - وأهداف الشراكات المستدامة أهداف واضحة تنبني على القيم، فهي شراكات مسؤولة تشمل الجميع، وتسهم في تمكين أطرافها، وتنطوي علاقاتها قدر من المعاملة بالمثل، كما أن ترتيبات تشغيلها تتسم بالشفافية وتقوم على المساواة.

35 - وخلاصة القول إن الشراكة تعتبر ناتجا من نواتج عملية الأهداف الإنمائية للألفية وعنصرا من عناصرها في آن واحد. بيد أن التجربة تدل على أن الشراكات لا تحقق كلها النتائج المرجوة. فمن المهم لدى إقامة الشراكات تحديد ما يصلح وما لا يصلح عمله. وللمسائل المتصلة بتوقيت إقامة الشراكة والغاية من إقامتها، وبكيفية كفالة استدامتها وإخضاعها للمساءلة نفس القدر من الأهمية. وتحقيقا لتلك الغاية، تُطرح التوصيات التالية لتنظر فيها الدول الأعضاء:

(أ) تمكين الإدارة العامة بعدد من الوسائل من بينها إعادة تحديد أدوار وسياسات وبناء القدرات، وتحسين المهارات للمساعدة على إدراج الأهداف الإنمائية للألفية ضمن السياق الوطني، واعتبارها جزءا من برنامج التنمية الوطني، وعنصرا موازيا للمبادرات المترابطة الرئيسية الأخرى مثل ورقات استراتيجية الحد من الفقر؛

(ب) دعم الحكومات والقطاع العام ليعملا، بروح وثابة مع الخضوع للمساءلة، على إقامة شراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، وتوفير الدعم للمجتمع المدني من أجل إشراك الإدارة العامة

والمؤسسات المالية الدولية بشكل فعال في حوار جماعي بشأن الأهداف المشتركة؛

(ج) توفير الدعم لعملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والعمل على أن تكون عملية رصد وتقييم التقدم المحرز عملية مستقلة تتسم بالشفافية وتشمل الجميع. وفي هذا الصدد، كفالة إتاحة ولاية إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة وكفاءاتها وميزتها النسبية للمنسقين المقيمين واستفادتهم منها دعما لعملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ولجوانبه المتصلة بالرصد والتقييم؛

(د) تعزيز البيئة المؤاتية للشراكات عن طريق وسائل مبتكرة مثل وضع مدونة المساءلة، و 'الإدارة الملتزمة'[15]، وتوفير المهارات الضرورية للحكومات والمجتمع المدني من أجل إجراء حوار مع الشركاء الآخرين الوطنيين والدوليين، يتوخى فيه مزيد من النزاهة والتوازن والتحليل، بغية وضع الاستراتيجيات والسياسات المناصرة للفئات الفقيرة وتنفيذها ورصدها؛

(هـ) وضع نهج ومنهجيات واستحداث أدوات لرصد الأداء المرتكز على المواطنين، والميزنة الصالح للفقراء، وغير ذلك؛

(و) إنشاء قاعدة بيانات لأفضل الممارسات والمؤشرات دعما لاحتياجات الإدارة العامة والمؤسسات العامة (مما يشمل المؤسسات السياسية مثل الهيئات البرلمانية) مع إيلاء اهتمام خاص لدور ومكان القطاع الخاص/القطاع العام/المجتمع المدني في عملية تحقيق النمو الاقتصادي المطرد المرتكز على استراتيجية مناصرة للفقراء.

36 - وختاما، يجدر التشديد على أن الشراكة هي مفتاح بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. كما أن تحقيق تلك الأهداف يتطلب زيادة تعبئة الموارد من جهة، ويستلزم من جهة أخرى استعمال تلك الموارد بطريقة منتجة. وتمثل المساعدة الإنمائية الرسمية مصدرا مهما للموارد على الصعيد الدولي. كما أن الصفقات التجارية العادلة تعد أداة أخرى لزيادة توافر الموارد على الصعيد القطري.

37 - وتعتبر الجهود المبذولة من أجل حشد الموارد على الصعيد الدولي عملية جارية إلا أنها أقل نجاحا إلى حد ما. على أنه يُحتج في هذا التقرير

بوجود فرص حقيقية على الصعيد القطري لتوسيع قاعدة الموارد من الداخل، من خلال تحسين الشراكات وإخضاعها للمساءلة، لا سيما الشراكات مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. وثمة حاجة إلى دراسة دور ومكان الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام بمزيد من العناية وأن يتم ذلك في إطار الهدفين الرئيسيين المتمثلين في فعالية التكلفة والإنصاف في تقديم الخدمات. وتتطلب هذه المبادرات في مجال الشراكات بناء قدرات الإدارة العامة في مجال وضع برنامج للشراكة ذاتها وتطوير المهارات والترتيبات ذات الصلة لإدامة تلك الشراكات.

38 - **وتدرك الأمم المتحدة، وبخاصة لجنة خبراء الإدارة العامة، تلك الاحتياجات. وهذا التقرير هو إسهام في المناقشة الجارية حول كيفية كفالة أن يتم إدراك فرص الشراكات في سياقها الصحيح، وحول كيفية إرهاف وعي الحكومات الوطنية، بجهازيها التشريعي والتنفيذي، بتلك الفرص ومساعدتها على إعادة تحديد أدوار هياكلها واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف بمزيد من الاتساق والوعي.**

الحواشي

(1) انظر تحديدا الفقرة 7 من منطوق القرار 225/50، "تعزيز شراكة القطاع العام مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، فضلا عن توفير بيئة مواتية لأنشطة القطاع الخاص، حسب الاقتضاء ... مما يدعم جميع مراحل عملية التنمية بالإضافة إلى تشجيع فرص مشاركة الجميع كل مجالات القطاع العام".

(2) هناك العديد من الإشارات إلى الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. وأشار القرار 201/56 عام 2002 إلى الضرورة المتزايدة لبناء الشراكات من أجل التنمية، داخل منظومة الأمم المتحدة ومع شركاء جدد على حد سواء – انظر تحديدا الفقرة 76 من القرار. ومن الجوانب المثيرة للاهتمام للاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات للسياسات الذي قامت به الجمعية العامة عام 2002 أنه يخص الشراكات تحديدا بوضوح، كأمر متميز عن التنسيق، باعتبارها أداة لدعم التنمية. ومن هنا، وفي حين كان تحسين تنسيق الأنشطة هو الشكل المتصور بصورة تقليدية، فإن الشراكات بين منظومة الأمم المتحدة والكيانات الإنمائية الأخرى أصبحت تبرز هي الأخرى في المقدمة.

(3) خلصت الورقة المعنونة "إدراج استراتيجيات الحد من الفقر في الأهداف الإنمائية للألفية: دور الإدارة العامة" (E/C.16/2003/5) إلى أنه "برغم ضخامة كثير من هذه التحديات، فإن التصدي لها ليس مستحيلا. فضعف الهياكل المؤسسية وعدم كفاية قدرات أصحاب المصلحة الرئيسيين هما القاعدة الأساسية التي تقوم عليها هذه التحديات.... ولا يمكن للمؤسسات الضعيفة إلا أن تكون ضعيفة كشريك، دون أن يربطها رابط قوي

بالعناصر التي تكوّنها، ودون أن تكون قادرة على الاستفادة بصورة فعالة من المشورة التي تلتمسها". ورغم أن الورقة تتناول الحد من الفقر في المقام الأول، فإنها تنطبق على مجالات أوسع تشمل جميع الأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك على ضرورة بناء الشراكات في الإدارة العامة.

(4) انظر A/58/323، الفقرة 69 والمرفق، الفقرة 33.

(5) شارك فريق مشاريع الألفية جزئيا في إعداد الجزء المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية في تقرير التنمية البشرية لعام 2002 الصادر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: وضع ميثاق فيما بين الدول لوضع حد للفقر. ويتضمن تقرير التنمية البشرية لعام 2003، وتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي E/C.16/2003/5، اللذين قدمتها لجنة خبراء الإدارة العامة أثناء اجتماعها الثاني في نيسان/أبريل 2003، وصفا مفصلا لخلفية مختلف وكالات منظومة الأمم المتحدة التي تشارك في إعلان الألفية وفي الأهداف الإنمائية للألفية وعملها.

(6) يوضح التقرير المتعلق للمؤتمر الدول بتمويل التنمية على سبيل المثال، A/57/319، أن مؤتمر مونتيري كان مناسبة فريدة من حيث أنه قرب بين كل من مؤسسات بريتون وودز ومنظومة الأمم المتحدة، وهيأ المجال لتشكيل شراكات جديدة مع عدد من المنظمات، من بينها الاتحاد الأوروبي، ومع الحكومات الوطنية الملتزمة بزيادة مساهماتها في المساعدة الإنمائية الرسمية.

(7) للاطلاع على استعراض نزيه وناقد للمشاركة في عملية ورقات استراتيجية الحد من الفقر، انظر "المشاركة في ورقات استراتيجية الحد من الفقر"، "Participation in Poverty reduction strategy" □ دراسة استعراضية، البنك الدولي، كانون الثاني/يناير 2002. ويتضمن ذلك الاستعراض الذي قام به موظفو البنك خلاصة التقييم الخارجي للمشاركة في ورقات استراتيجية الحد من الفقر الذي أجراه عدد من المؤسسات غير المصرفية من بينها منظمات من المجتمع المدني.

(8) هناك على الصعيد الدولي مبادرة رائدة لتحقيق هذا الهدف تتمثل في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة الذي أعلن عنه الأمين العام في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، بسويسرا، في كانون الثاني/يناير 1999، وطرح في الأمم المتحدة في تموز/يوليه 2000. ولا يعتبر الاتفاق العالمي صكا تنظيميا، بل شبكة وشراكة فيما بين الشركات، والعمال والمجتمع المدني بالاستناد إلى تسعة مبادئ تشمل حقوق الإنسان وحقوق العمال والبيئة. وقد انضم إلى هذا الاتفاق حتى الآن أكثر من ألف كيان في جميع أنحاء العالم. وللاتفاق موقع شبكي زاخر بالنشاط على بوابة الإنترنت يتيحان الاطلاع على الوثائق والمبادرات والشراكات التي أقيمت وعنوانه www.unglobal.com.pact.org.

(9) التقريران السنويان اللذان أصدرهما الأمين العام حتى الآن عن التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وهما التقرير A/57/270 و A/58/323.

(10) يميز البروفيسور محمد يونس من بنك غرامين بين ما يسميه "القطاع الخاص الاجتماعي" (من قبيل مؤسسات الائتمانات الصغرى التي تعمل في إطار القطاع الخاص لكنها لا تسهم إلا في تحقيق الأهداف الاجتماعية) و "القطاع الخاص الربحي" الذي يسعى إلى تحقيق الربح لكنه يسهم أيضا في تحقيق النمو الاقتصادي. وتعتبر منظمات المجتمع المدني مجموعات ذات مصلحة تعمل باسم المواطنين في خدمة القضايا الاجتماعية.

(11) A/56/326.

(12) يصف موسوني بروتايس، في ورقة أعدها بشأن "الابتكارات في مجالي الحكم والإدارة العامة من أجل الحد من الفقر في البلدان الخارجة من الصراعات في عالم يتحول إلى العولمة (مع التركيز على تجربة رواندا) كيف أن شراكة استراتيجية طويلة الأمد قامت بين وكالة مانحة (المملكة المتحدة) وبين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، تساعد رواندا على الخروج من حالة الصراع لتنتقل تدريجيا إلى الاضطلاع بأنشطة إنمائية طويلة الأمد.

(13) تعترف العديد من مؤسسات المجتمع المدني بهذا النقص وتقوم باتخاذ مبادرات للتغلب على تلك المشاكل. ففي الفترة الأخيرة، وفي حلقة العمل الأقاليمية التي نظمتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة وحكومة سري لانكا بعنوان "الإدارة الملتزمة: التعاون بين بلدان الجنوب من أجل سياسات مناصرة للفئات الفقيرة (كولومبو، سري لانكا، 9-11 كانون الأول/ديسمبر 2003)"، شرح مندوب جنوب أفريقيا من المعهد الوطني للعمالة والتنمية الاقتصادية كيف أخذ معهده بمفهوم 'ميزانية الشعب' وكيف قام بإعداد دليل بسيط للأشخاص العاديين لفهم الميزانية وتحليلها وموافاة الحكومة بتعليقاتهم في هذا الصدد.

(14) انظر بهذا الخصوص "المشاركة في ورقات استراتيجيات الحد من الفقر"، إعداد البنك الدولي، كانون الثاني/يناير 2002، ولا سيما التقرير الأول الذي يتناول التقييمات الخارجية للمشاركة في ورقات استراتيجيات الحد من الفقر.

(15) تتزعم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مفهوم 'الإدارة الملتزمة' الجديد بوصفه أداة للإدارة الرشيدة (الإدارة الرشيدة تتعدى نطاق الشراكة) نظرا لأهميته في اتباع سياسات واستراتيجيات مناصرة للفقراء. ومن الناحية المفاهيمية، تعرف الإدارة الملتزمة باعتبارها نهجا يُمكن من التعبير عن المصالح السياسية والإدارية والمدنية وتنسيقها بغية تحقيق اتساق السياسات والعدالة الاجتماعية والتنمية البشرية المستدامة. وعقدت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع حكومة سري لانكا ورابطة التقييم السريلانكية حلقة عمل أقاليمية بعنوان "الإدارة الملتزمة: التعاون بين بلدان الجنوب من أجل سياسات مناصرة للفئات الفقيرة، في كولومبو، خلال الفترة 9-11 كانون الأول/ديسمبر 2003. وناقشت حلقة العمل الجوانب المفهومية والعملية للإدارة الملتزمة وألقت الضوء على عدة حالات على سبيل التمثيل. وسيصدر قريبا منشور يسلط الضوء على نتائج الحلقة.